

المملكة العربية السعودية
هيئة السوق المالية

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority



حوكمة الشركات





مقدمة:

تُعد حوكمة الشركات من الموضوعات المهمة لجميع الشركات المحلية والعالمية في عصرنا الحاضر إذ أن الأزمات المالية التي عانى بسببها الاقتصاد العالمي وضعت مفهوم حوكمة الشركات ضمن الأولويات. وتركز أنظمة و قوانين الحوكمة في العالم على الحد من استخدام السلطة الإدارية في غير مصالح المساهمين، وتعمل على تفعيل أداء مجالس الإدارة في تلك الشركات، وكذلك تعزيز الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات وتحديد الأدوار و الصلاحيات لكل من المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح علاوة على تأكيد أهمية الشفافية والإفصاح. إن مفهوم حوكمة الشركات هو منهج إصلاحي و آلية عمل جديدة من شأنها ترسيخ نزاهة المعاملات المالية بوضع محددات تخدم المصالح العامة والحقوق الخاصة للمساهمين.

لماذا حوكمة الشركات ؟

إن الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة تطبيقاً فعالاً تعزز مستوى الثقة والاطمئنان لدى مساهميها على استثماراتهم، لأن ذلك يعد مؤشراً على دراية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالمخاطر التي تحيط بالشركة وبالتالي قدرتها على إدارة هذه المخاطر والحد منها، مما يساعد المستثمر على اتخاذ قراره الاستثماري مع مراعاة المعايير الأساسية الأخرى للاستثمار؛ وذلك أن ممارسة الشركات للحوكمة ممارسة فعالة تؤدي إلى جذب المستثمرين واكتساب ثقتهم لما لها من ميزات أهمها توفير العدالة والشفافية لجميع أصحاب المصالح.

وفي الغالب يلجأ المستثمرون إلى أصحاب الخبرات لإدارة أعمال الشركات التي يستثمرون بها نظراً إلى افتقارهم للوقت الكافي والخبرات اللازمة لإدارة تلك الشركات. ومن هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى تطبيق الحوكمة التي تعزز ثقة الملاك بأن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة ملتزمون بتحقيق أهداف الشركة والحفاظ على حقوقهم.

وتتمثل التحديات التي تواجه الملاك في أن أصحاب الخبرات من المديرين ليسوا في الغالب من ملاك الشركة، فمن المحتمل أن يُغلب المدير مصالحه الشخصية على مصالح الملاك، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تطبيق حوكمة الشركات؛ وذلك ببناء الأدوار التي تهدف إلى تكامل وتعزيز العلاقة بين إدارة الشركة وملاكها وجميع الأطراف من أصحاب المصالح ومن ثم تحقيق مبدأ العدالة والشفافية.

ما المقصود بالحوكمة ؟

يُقصد بحوكمة الشركات ذلك النظام الذي يحدّد من خلاله حقوق ومسؤوليات مختلف الأطراف كمجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح في الشركة.

وتعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حوكمة الشركات بأنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف ذات العلاقة، فهي الأسلوب الذي يقدّم الهيكل الذي من خلاله يتم تحديد أهداف الشركة ومراقبة الأداء والنتائج والتوجيه بالأسلوب الناجح لممارسة وإدارة السلطة، والذي من خلاله تقدّم جميع الحوافز

اللازمة إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في سعيهما إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها لخدمة مصالح الشركة ومساهميها وفق إجراءات المراقبة والتوجيه الأمثل لاستخدام موارد الشركة بكفاءة وفعالية.

أهمية وفوائد حوكمة الشركات :

تكمّن أهمية حوكمة الشركات في جوانب متعددة لعل من أهمها:

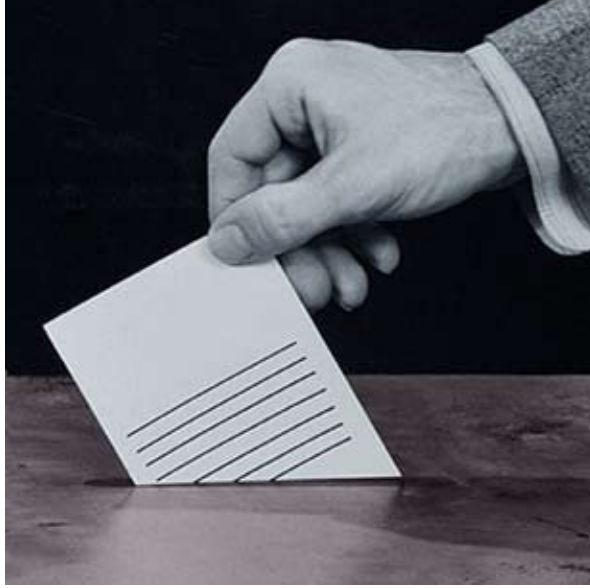
١. **الاقتصاد:** تُسهم حوكمة الشركات في رفع مستوى كفاءة الاقتصاد لما لها من أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية وجذب الاستثمارات من الخارج والداخل على حد سواء، زيادة على تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي.

٢. **الشركات:** إن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد الشركات على خلق بيئة عمل سليمة تعين الشركة على تحقيق أداء أفضل مع توافر الإدارة الجيدة ولذا تكون القيمة الاقتصادية للشركة أكبر، بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة



تساعد الشركات على الوصول إلى أسواق المال والحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل مما يعينها على التوسع في نشاطها، وتقليل المخاطر. وبناء الثقة مع أصحاب المصالح.

٣. **المستثمرون وحملة الأسهم:** تهدف حوكمة الشركات إلى حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين وترمي أيضاً إلى تعظيم



التصويت من بعد:

تم أخيراً تطبيق آلية التصويت من بعد بهدف زيادة حجم وتسهيل مشاركة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة ومن ثم رفع كفاية وفاعلية تلك الاجتماعات حيث تبرز الحاجة إلى تطبيق هذه الآلية الحديثة لمواكبة التطورات وتطبيق أحدث التقنيات التي من شأنها تذليل العقبات التي قد تحول دون مشاركة المساهمين أو انعقاد الجمعية. وبموجب هذه

مجلس الإدارة فإن كل مستثمر يستطيع التصويت على النحو التالي:

المرشح	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع
مستثمر (أ)	٦٠.٠٠٠		١٥٠.٠٠٠		١٥٠.٠٠٠		
مستثمر (ب)		١٢٠.٠٠٠					

وهكذا يستطيع كل من المستثمرين توزيع أصواتهم على الأعضاء أو تركيزها على عضو واحد لضمان ممثل له في مجلس الإدارة :

في هذه الحالة ضمن مستثمر (ب) ممثلاً له في مجلس الإدارة من خلال تركيز جميع أسهمه في حين حد نظام التصويت التراكمي المستثمر (أ) من السيطرة على جميع المقاعد.

ويحق للمساهم أن يوكل عنه مساهماً آخر من غير أعضاء المجلس لتمثيله في التصويت.

ويجب على المستثمرين من الأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية (ممثلي الشركات، صناديق الاستثمار...) أن يفصحوا عن سياساتهم في التصويت وتصويتهم الفعلي في تقاريرهم السنوية.

يتقرر توزيعها، والحق في الحصول على نصيب من موجودات الشركة عند التصفية، وحق حضور جمعيات المساهمين والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق التصرف في الأسهم، وحق مراقبة أعمال مجلس الإدارة ورفع دعوى المسؤولية على أعضاء المجلس، وحق الاستفسار وطلب معلومات بما لا يضر بمصالح الشركة ولا يتعارض مع أنظمة السوق المالية.

ولعل من أهم آليات حصول المساهمين على حقوقهم في التصويت لاختيار أعضاء مجالس الادارات هي التصويت التراكمي.

ما التصويت التراكمي؟ وكيف يتم؟

هو أسلوب تصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة يمنح كل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يملكها، بحيث يحق له التصويت بها لمرشح واحد أو تقسيمها بين من يختارهم من المرشحين دون وجود تكرار لهذه الأصوات. ويزيد هذا الأسلوب من فرص حصول مساهمي الأقلية على تمثيل لهم في مجلس الإدارة عن طريق تركيز الأصوات التراكمية على مرشح واحد. وعلى سبيل المثال: إذا كان لشركة ٣ مقاعد في

عوائد الاستثمار وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية علاوة على الحد من حالات تضارب المصالح؛ إذ إن التزام الشركة تطبيق معايير الحوكمة يُفَعِّل دور المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بإدارة الشركة ومعرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم.

٤. أصحاب المصالح الآخرين: تسعى الحوكمة

إلى بناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة و العاملين بها ومورديها ودائنيها وغيرهم، فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة جميع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية

حقوق المساهمين:

إن من أهم محاور حوكمة الشركات المساهمين الذين لهم حق الحصول على جميع حقوقهم المتصلة بالسهم، خاصة الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي

الألية يستطيع المساهم ممارسة حق التصويت دون الحاجة إلى أن يكون في مقر انعقاد الجمعية، علاوة على أن ذلك يساعد الشركات على ضمان اكتمال النصاب وانعقاد الجمعيات، إلى جانب خفض مصروفات الشركات المدرجة الناتجة عن عدم انعقاد الجمعيات في الأوقات المحددة لها.

الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات

إن الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات وذلك لتمكين المساهمين من الحصول على المعلومات المطلوبة بشفافية وعدالة، ولذلك فإن الشركات المدرجة في السوق المالية مطالبة بوضع سياسات الإفصاح وإجراءاته وأنظمتها الإشرافية مكتوبة.

كذلك على الشركات أن يرافق قوائمها المالية تقرير صادر عن مجلس الإدارة يتضمن عرضاً لعمليات الشركة خلال السنة المالية المنصرمة، والعوامل المؤثرة في أعمالها التي تساعد المستثمر على تقييم أصول الشركة وخصومها ووضعها المالي، بالإضافة إلى تضمين تقرير مجلس الإدارة ما طُبِق وما لم يطبَّق

من أحكام لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية مع ذكر أسباب عدم التطبيق.

مجلس الإدارة:

إن عضوية مجلس الإدارة تنطوي على مسؤوليات جمة، ومن أهم الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة: اعتماد التوجهات الإستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة والإشراف على تنفيذها.

وضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية والإشراف العام عليها.

وضع نظام حوكمة خاص بالشركة لا يعارض أحكام لائحة حوكمة الشركات. والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة.

صياغة سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة للعضوية في مجلس الإدارة ووضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها.

وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة مع أصحاب المصالح من أجل حماية حقوقهم.

تصنيف أعضاء مجلس الإدارة.

ينبغي أن يحافظ مجلس الادارة على المستوى المطلوب من الاستقلالية في اتخاذ القرارات التي من شأنها تحقيق أهداف الشركة ومساهمتها، لذا يتعين أن تكون غالبية أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين وأن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن عضوين أو ثلث أعضاء المجلس أيهما أكثر.

العضو التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي يكون متفرغاً لإدارة الشركة. أو يتقاضى راتباً شهرياً أو سنوياً منها.

العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة الشركة. أو لا يتقاضى راتباً شهرياً أو سنوياً منها.

العضو المستقل: هو عضو مجلس الإدارة الذي يتمتع بالاستقلالية التامة، ومما ينافي الاستقلالية على سبيل المثال لا الحصر أي من الآتي :

- أن يملك حصة سيطرة في الشركة أو في شركة من مجموعتها.



- أن يكون من كبار التنفيذيين خلال العاميين الماضيين في الشركة أو في شركة من مجموعتها
- أن يكون ذا صلة قرابة من الدرجة الأولى بعضو من أعضاء مجلس الإدارة في الشركة أو في شركة من مجموعتها.
- أن يكون ذا صلة قرابة من الدرجة الأولى بأحد كبار التنفيذيين في الشركة أو في شركة من مجموعتها.



الخاتمة

تهدف ثقافة الحوكمة الى تفعيل دور ومسؤوليات الملاك وأعضاء مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية وكل عنصر من عناصر الحوكمة لتعزيز ثقة المساهمين والمستثمرين ورفع مستوى الشفافية وأداء الشركات وتقليل المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها، مما يساعد الشركات على الوصول الى الأسواق وزيادة قدرتها التنافسية ورفع معدلات الكفاية الأمر الذي ينعكس على قوة الاقتصاد وعافيته.

في شأنها، ودراسة القوائم المالية الأولية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة. بالإضافة إلى دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

لجنة الترشيحات والمكافآت

هي لجنة تشكّل من أعضاء مجلس الإدارة. وتشمل مهامها التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة. والمراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة. وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس، وتحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة الشركة. وقد تشمل التوصية بتدريب الأعضاء أو عدد منهم في جوانب فنية وإدارية محددة، كذلك تتأكد اللجنة بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين ووضع سياسات واضحة لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين على أن يراعى عند وضع تلك السياسات استخدام معايير ترتبط بالأداء.

لجان مجلس الإدارة و استقلاليتها:

ينبثق عن مجلس إدارة الشركة عدد من اللجان تساعده على تأدية أعماله ومهامه مساعدة فعالة. وغالباً ما يكون أعضاء اللجان من أعضاء المجلس. وتدرس هذه اللجان مواضيع محددة وترفع لمجلس الإدارة ما تتوصل إليه من نتائج أو ما تتخذه من قرارات، وفي المقابل يتابع مجلس الإدارة أعمال كل لجنة على حدة.

لجنة المراجعة

هي لجنة تشكّل من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة، من بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية. ومن مهمات لجنة المراجعة الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة، ودراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها، ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها، وتوصية مجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين وفصلهم وتحديد آتباعهم، ومتابعة أعمال المحاسبين القانونيين، ودراسة خطة المراجعة مع المحاسبين القانونيين وإبداء ملحوظاتها عليها، ودراسة ملحوظات المحاسب القانوني على القوائم المالية ومتابعة ما تم

- أن يكون عضو مجلس إدارة في شركة ضمن مجموعة الشركة المرشح لعضوية مجلس إدارتها.
- أن يكون موظفاً خلال العامين الماضيين لدى الأطراف المرتبطة بالشركة أو بشركة من مجموعتها كالمحاسبين القانونيين وكبار الموردين. أو أن يكون مالكاً لحصص سيطرة لدى أحد تلك الأطراف خلال العامين الماضيين.

مسؤولية مجلس الإدارة:

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الشركة بشكل كامل حتى لو شكل لجاناً أو فوض إلى جهات أو أفراد آخرين القيام ببعض أعماله، وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة إذ يجب تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة تحديداً واضحاً في نظام الشركة الأساس. ويتعين على مجلس الإدارة أن يؤدي مهامه بمسؤولية وحسن نية وجدية واهتمام. ويمثل عضو مجلس الإدارة جميع المساهمين، وعليه أن يلتزم بتحقيق مصلحة الشركة عموماً وليس تحقيق مصالح المجموعة التي يمثلها أو التي صوتت على تعيينه في مجلس الإدارة.

www.cma.org.sa

هيئة - السوق - المالية . السعودية

